المملكة المغربية وزارة الداخلية المديرية العامة للجماعات المحلية

دلىيىل التعاون اللامىركزي

100

2017

MALE.

in.



منشورات مركز التوثيق للجماعات الحلية

المملكة المغربية وزارة الداخلية المديرية العامة للجماعات المحلية

دليسل التعاون اللامركزي

التهرس

É

(a)

(10)

NO.

en a

E C

e

pis .

€

4	- تئديــم
5	- التعاون والشراكة على صعيد الجماعات
	الحضرية والقروية.
6	• الإطار القانوني
7	• التعاون الدولي
8	1- اتفاقيات التوأمة
11	2 اتفاقبات التعاون اللامركزي
	3- الإنخراط في المنظمات المهتمة بالشؤون
11	المحلبة والمشاركة في أنشطتها
13	 التعاون الداخلي
14	الفاقيات التعاون والشراكة -1
	2- المساهمة في مقاولات وشركات الاقتضاد
15	المختلط
17	3- مجموعة الجماعات الحضرية والقررية
	أو مجموعة الجماعات المحلية
22	- التعاون والشراكة على صعيد
	العمالات أو الأقاليم
23	 الإطار القائرتي
24	• التعاون الدولي
25	 ♦ التعاون الداخلي

-

-

-

-

erion.

- 100

100 BOP

-

-

-

-

=

.000

تقديم

إدراكا من المشرع بالدور الهام الذي يمكن أن يقوم يه التعاون اللامركزي في تطوير وتنشيط العمل الجماعي، وفنح المزيد من الأفاق أسام الجماعات المحلية حتى تستفيد من تجارب وخبرات نظيراتها الوطنية والأجنبية، تضمئت القوانين المنظمة للجماعات المحلبة العديد من المقتصيات الرامية إلى تعزيز آلبات التعاون والتشارك والشراكة فيما بينها ومع باقي الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من جهة، والهادفة إلى تغميل مبادرات التعاون الدولي، من جهة، والهادفة إلى تغميل مبادرات التعاون الدولي، من جهة أخرى،

Milday.

Fi....

100 H

ولتسهيل قراءة هذه المقنضيات، وضمان حسن تطبيغها من لدن المتنخيين المحليين والسلطات المحلية والموظفين وكاقة المتنخلين في هذا المجال، رئيسيطا للإجراءات المسطرية الواجب اتباعها في هذا الشأن، عملت المصالح المركزية بوزارة الداخلية على إعداد هذا الدليل من أجل توفير ما بلزم من الإبضاح و الشرح والتنفصيل للمقتضيات الخاصة بالتعاون والشراكة الشي تضمنتها القوانين الجديدة المتعلقة بمختلف أصناف الجماعات المحلية المغربية و ذلك، على ضوء التجربة المكتسية في هذا المجال.

التعاون و الشراكة على صعيد الجماعات الحضرية والقروية - المواد 36-38-41-42-41 و69

- المواد 78 إلى 83

- النادة 85

من القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي. الإطار القانوني

THE .

-

m.

100

1

100

100

00

100

بقتضى هذه المراد بمكن للجماعات الحضرية والقروية إبراء علاقات تعارن وشراكة والقياء بكل أشكان التبادل مع الجماعات الترابية الأجنبية، والانخراط في المنظمات الدولية غير الحكومية المهتمة بالشؤون المحلية والمشاركة في أنشطتها (التعاون الدولي)، كما يحق لها إبراء، فيما بينها أو مع جماعات محلية أخرى، اتفاقيات للتعاون أو للشراكة و إحداث مجموعات للجماعات أو مجموعات للجماعات المحلية (التعاون الداخلي).

إن المواد المنعلقة بالنعارن والشراكة أقرت صراحة أن هذا المجال من اختصاص الجماعات الحضرية والقروية فقط، وبالتالي فإنه لا يمكن لمجالس المقاطعات ربط علاقات تعاون وشراكة أو القيام بكل أشكال التبادل مع الجماعات الترابية الأجنبية، والانخراط في المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الشأن المحلي أو المشاركة في أنشطتها "كما لا بحق لها إبراء، فيما يمنها أو مع جماعات محلية أخرى، اتفاقيات للتعاون، و ذلك بحكم أن المقاطعات مجردة من الشخصية ذلك بحكم أن المقاطعات مجردة من الشخصية

التعاون الدولي

تنص المادة 42 من القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثان الجماعي على أن المجلس، بدرس وبصادق على اتفاقيات التوأمة والنعاون اللامركزي، ريقرر الالخراط والمشاركة في أنشطة المنظمات المهتمة بالشؤرن المحلية وكل أشكال النيادل مع الجماعات الترابية الأجنبية، بعدموافقة السلطة الوصية، وذلك في إطار احتراء الالتوامات الدرلية للمملكة. غير أنه لا يمكن إيرام أية اتفاقية بين جماعة أو مجموعة للجماعات المحلية ودرئة أجنبية.

-

-

3

.60

-

-

-

P

1

-

-

ومن خلال هذه المنتضبات، يتضح أن أشكال التعاون تتجسد في :

- اتفاقيات التوامة :
- اتفاقيات التعاون اللامركزي ؛
- الانخراط في المنظمات المهتمة بالشؤون المحلية والمشاركة في أنشطتها.

اتفاقيات التوامة أ- التعريف بالتوامة

No.

in a

100

100 3

4.

Ball.

Ma.

50

Mar.

-

-

تعني كلمة التوأمة التفاء رغبة جماعة محلية في التوأمة مع جماعة محلية أخرى و الاتفاق على توطيد أواصرالتعاون يبنهما وإعطاء مكانة محرة لكل منهما لدى الأخرى و تتمثل هذه التوأمة في روح الجودة والتعاطف التي تسود العلاقة بين التوأمين، استتادا لبعض المقرمات الثقافية أو الإقتصادية أو التاريخية أو الطبيعية المشتركة بينهما.

وتعتبر التوأمه طريقة مثالية للتعارف و التعاون، شريطة أن تستشمر كل الإمكانيات التي تخولها للجماعات.

وقد تطور مفهوم الترأمة و مضمونها مع التطورات التي عرفها عالمتا في الستوات الأخبرة، فإذا كانت التوآمات في الماضي تقتصر على ربط علاقات صداقة و تقاوب بين الشعوب، فإنها أصبحت البوم تهدف إلى إقامة علاقات و مبادلات في مختلف المجالات الاقتصادية و التقنية والاجتماعية.

ب- الأركان الأساسية للتوامة ،

تتمثل هذه الأركان في النفط الثالية :

- توفر الرغبة المشتركة في التوأمة بين جماعتين محلبتين حضرية أو قررية، يجب أن تكون نابعة من تطلع واع الأهداف تخدم العلاقات بين الجماعتين وتقوي الصلات والروابط بين مواطنيها :

 أن تستند تلك الرغبة على يعض الخصائص والمقرمات الثقافية أو الإفتصادية أو التاريخية أو الطبيعية المشتركة بين الجماعتين؛

 أن تتوفر الكفاء والأهلية اللازمة لتحقيق أهداف التوأمة والقدرة الفعلية على التعبير عمليا عن محارسات وأنشطة تعود بالخبر و الفائدة على الجماعتين كليا أو جزئيا ، ماديا أو معنويا ، بمفدار سا يلمسه المواطنون من آنار إيجابية تنجم عن التوأمة و تجسد سدى تجاحها. ج- مسطرة إبرام اتفاقيات التوامة

إن إبرام اتفاقبات للتوأمة مع الجماعات الترابية الأجنبية يستدعى الالتزام بالإجراءات التالية :

100

100

100

100

-

- 39

3

-

and the

-

-

-

_

-

-

- مرافاة المصالح المركزية (المديرية العاسة للجماعات المحلية/مديرية الشؤون القائرنية والدراسات والتوشق والتعاون)، تحت إشراف السادة ولاة الجهات وعمال العمالات والأتاليم وعمال عمالات المقاطعات، بتقرير مشفوع برأيهم، ينضمن الجهة الني افترحت التوأمة، ونبذة مرحزة عن المدينة الأجنبية ومؤهلاتها الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، مع التركيز على مواطن التشابه و التطابق بينها وبين المدينة المراد إبراء التوأمة معها.

- ضرورة أرفاق هذا التقرير بنسخ من المراسلات المرتبطة بالجهة صاحبة المبادرة، سواء كانت وطنية أو أجنبية أو من الشخصيات والهيئات المهتمة بهذا الموضوع، مع الإشارة إلى الظروف التي قت قيها المبادرة.

- عجرد توصل المجلس الجماعي المعني بالموافقة المبدئية المسلطة الوصية، يتعين إدراج نقطة التوأمة في جدول أعمال إحدى دورات المجلس للنداول و اتخاذ مقرر في شأنها، وتخصيص اعتماد في سزائة الجماعة لتغطة النفقات المرتبة عن التوأمة في مرحلتي الذهاب والإياب، موافاة وزارة الداخلية يقور المجلس المتخذ في هذا الشأن، مصحوبا بتقديرات مفصلة عن نققات التوأمة، وكذا الضعوبات المادية التي تعترضه في هذا الصدد، مدسما يرجهة نظر السلطات المجلية في الموضوع،

 بتم عرض مشروع النوأمة على أنظار السدة المالية بالله قصد الموافقة.

- لا يجوز لرئيس المجلس اتخاذ أي إجراء لتحسيد التوأمة والتوقيع عليها الابعد إشعاره من طرف وزاره الداخلية بالموافقة المولوية السامية لصاحب الجلالة نصره الله. حين حسن أن يتم الانفاق بين الطرفين على إجراء مراسيم النوامة في موعد يصادف احتفال المدينة المستقبلة بعيد وطني أو مهرجان موسمي ذي طابع سياحي أو ثقافي. - يتم الاتفاق مسبقا بين الطرفين على صيغة ومصمون اتفاقية التوأمة التي يجب أن تنص على مجالات التعاون المشترك، وذلك بعد أخذ وأي السلطات الإدارية المحلية المختصة في الموضوع.

في حالة الاتفاق على إطلاق إسم المدينة الأخت على إحدى شوازع أو شاحات المنينة المغربية، فإنم يتعين على المجلس التداول واتخاذ مقرر في هذا الشأن و موافاة وزارة الداخلية علف مقصل في الموضوع.

 يتعين على رئيس المجلس الجماعي القبام بالاتصالات اللازمة مع تظيره الأختبى لتحديد موعد ومكان التوقيع على الترامة في مرحلتي الذهاب والإباب وكذا القبام بحميع الترتيبات المتعلقة بهذا الشأن.

عند تحديد تاريخ السفر إلى الجماعة المجلية الأجنبية. في مرحلة الذهاب أو الإياب، يجب إستدعاء المجلس تعقد دورة عادية أو استثنائية لتعيين أعضاء الوفد الذي سيمثل الجماعة في فراسيم التوأمة، على ألا يزيد عدد أفراده عن عشرة من بينهم الرئيس، ويمكن للوالي أو العامل تعزيز الوقد بعناضر أخرى، إز اقتضت المصلحة ذلك.

100

(8 -

.

2- اتفاقيات التعاون اللامركزي

يمكن للحماعات المحلية إبراء اتفاقبات في إطار التعاون اللامركزي قصد إنجار مشاريع اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ذات قائدة أو انتمام مشترك.

dille

400

100

100

A STATE

de

45

100

100

100

1

400

1

-

7

و قني هذا الصدد، يجب على المجالس الجماعية أنباح
 المراحل المسطرية التالية :

 موافاة وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات المحلية/مديرية الشؤون القانونية والدراسات والترثيق زالتعاون) بالوثائق النالية :

تميخة من مقرز مدازلة المجلس الجماعي، مشفوع
 يرأي السلطات الإدارية المجلية المختصة في الموضوع :

 نسخة من مشروع الاتفاقية موقع عليها من الطرفين يتضمن موضوعها ومدة صلاحيتها ومبلغ أو ضبعة المساهمة والتكلفة الإجمالية للمشروع المراد إنجازه، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة المختلطة المكلفة بتتبع بنود الاتفاضه، وكذا الجهه المحتصه يحل النزاعات المحتملة.

 لا يشرع في تنفيذ هذه الاتفاقية إلا بعد حصولها على ناشرة السلطة الوصية.

- لا يمكن إبراء أبد اتفاقية بين حماعة أو مجموعة للجماعات المحلية ودولة أجنبية.

3 - الانخراط في المنظمات المهتمة بالشؤون المحلية والمشاركة في أنشطتها

تلعب المنطسات الدولية للجماعات دورا حيويا في تقرية النعاون و توسيع أفاقه. و من يَيْ هذه المنظمات، نخص بالذكر

- الإتحاد العالمي للسدن المتحدة ؛
 - منظمة المدن العربية ؛
- منظمة العواصم و المدن الإسلامية ؛
 - اتحاد المدن الإفريقية :

- منظمة تثنن اثناطقة كلي أو جزئيا بالفرنسية ؛
 - 🤏 متظمة المدن الكبرى (مينروبوليس) 📖

ربخسوص انخراط الجماعات الحضرية والقررية في المنظمات الدولية المهتمة بالشؤور المحلية، فإن المجالس الجماعية مطالبة بالتقيد بالإجراءات التالية:

إدراج مسألة الخراط الجماعة في جدول أعمال إحدى دورات المجلس والتداول في شأته ثم اتخاذ مفرر في الموضوع،

- موافاة المصالح المركزية (المدبرية العامة للجماعات المحلية/مدبرية الشؤون القانونية والدراسات والتوثيق والتعاون) تحت إشراف السادة الولاة و العمال، يطلب الانخراط مرفرقا بالمقرر المتخذ في هذا الشأن والوثائق التي تعرف بالمنظمة (النظاء الأساسي، مجال التدخل والانشطة التي تقوم بها، الجماعات العصوة، الشخصيات والهيئات التي شيرها، واجب الانخراط ...)،
- بعد حصول المجلس على موافقة السلطة الوصية، يتعين تخصيص اعتماد الهي ميزالية الجماعة يمثل مبلغ واجب الانخراط بالمنظمة المعنية.

التعاون الداخلي

0

-

9

-

9

9

ë

-

7

3

3

-

لقد أولى المشاق الجماعي أهتبة خاصة لمجال التعاون الداخلي وخصص لم بابا كاملا (الباب السابع – المواد من 78 إلى 83).

فبموجب هذه المقتضيات، يمكن للجماعات الحضرية والقروية أن نبرم فيما بينهاء أو مع جماعات محلية آخرى، اتفاقيات للتعاون أو الشراكة، أو أن تؤلف فيما بينها أو مع جماعات محلية أخرى مجموعات للجماعات أو مجموعات للجماعات المحلية.

كمًا تنص الناوة 42 المشار إليها أعلاه، على إمكانية إبرام هذه المجالس لاتفاقيات التعاون والشراكة مع الإدارة والأشخاص المعنوية الأفرى الخاصعة للقانون العام والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين الخواص.

المالية والمحاسبية والحماعة التي تستعمل ميزانيتها أو حسابا خصوصيا تابعا لها كسند مالي ومحاسبي للمشروع، وينسخة من مشروع الاتفاقية موقع عليها من لدن الأطراف المعنية.

-

-

-

-

400

-

-

-

-

-

...

لا يشرع في تنفيذ هذه الاتفاقية إلا بعد المصادقة عليها
 من طوف وزير الداخلية أو من بفوض إليم ذلك (وتجدون رفعه غوذجا لهده الاتفائهات مسمحق رقعم 2).

2- الساهمة في مقاولات وشركات الاقتصاد المختلط

طقا للمادة 36 من المشاق الجماعي، يمكن للجماعات الخضرية والقروية المساهمة فني مقاولات وشركات الاقتصاد المختلف ذات الفائدة الجماعية أو ذات الفائدة المشتركة بين الجماعات والعمالات والأقاليم والجهات، ويبت المجلس الجماعي في هذا الشأن ضمن اختصاصاته الذاتية المرتبطة بالتنبة الاقتصادية و الاجتماعية.

تتبح هذه التقنية للجماعة إمكانية الإشتراك مع رساميل خاصة في إنش - شركة سجهولة خاضعة لمقتضبات القانون التجارى و تعتبر شركة مساهمة تطبق عليها العادات والأعراف التجارية و قانون الشركات.

وتأخذ هذه المساهمة أشكالا متبوعة، من بيتها:

• تقديد جميص مالية ؛

فراء أسهم من رأسمال الشركة !!

 تقليم عفارات. ربهذا الخصوص، عكن أن تكون مساحمة الجماعة في رأسنال الشركة عبارة عن نقل ملكية عقار جماعي خاص.

وتصبح الجماعة، مقابل هذه المساهمة، مائكة لعدد من الأسهم في رأسمال الشركة نساوي قيمتها الإجمائية قيمة المساهمة التي قامته بنها الجماعة، بما يكنها من تثيلها في أجهزتها، وتضمن تثيلية تسمح للجماعة بالدفاع عن حقوقها، يستخب أن تفوق مساهمتها في رأسمال الشركة 51 في المائة، في حدود إمكانياتها بطبيعة الحال.

كما أن صبغة الاقتصاد المختلط تقدم من جهة، علاجا فلائما لمشاكل النمويل رنعوض الحصاص في الرسائل الدية والبشرية و تجعل التسبير آكثر ليونة، رمن جهة أخرى، فإنها تضفن أخقة المجلس الجماعي في مراقبة الشركة بغض النظر عن نسبة مشاركته المالية، و توجيهها الانجاد الرغوب فيد و المطابق للسياسة الرسومة. **E**

(B.

(m.

(00...

100

e-

-

in.

-

(F)

(B)....

 إذ يمكن أن تتأسس الشركات (ات الاقتضاد المختلط بين الجماعات و الحواص ققط أو بين الجماعات و الدولة و المؤسسات العمومية و الخواص.

وبتعين على الجماعات الحضرية والقررية الراغبة في القيام بهذه العملية، موافاة المصالح المرازية الشدرية العامة للجماعات المحلية/ مديرية الشؤون القانونية والدراسات والتوثيق والنعاونا، نحت إشراف السادة الولاة و العمال، بهقرر المجلس الجماعي المتخذ في هذا الصدة، بحدة تمية أو طبيعة المساهمة في رأسمال الشركة، مصحوبا بالوثائق القانونية والتقنية والمالية لهذه الأحيرة.

و تجمر الإشارة إلى أنه في حالة مساهمة الجماعة ينقل ملكية عقار جماعي خاص، فإن مدرية الممتلكات بالمدرية العامة للجماعات المحنية عولى دراسة الملف للتأكد من ملكية الجماعة للعقار في تحديد قيمته من طرف اللجنة الإدارية للتفييم، مع دراسة الجرائب المالية و التقنية و مشروع القانون الأساسي للشركة، قبل إخضاعه للمصادقة.

3- مجموعة الجماعات الحضرية والقروية أو مجموعة الجماعات الحلية

بتم اللجوء إلى هذا الأسلوب من التعاون «قصند إنجاز عمل بشترك أو الدبير مرفق ذي فائدة عامة للمجموعة»، ويقتضي إحداث شخص معنوي خاضع للقانون العام الماذة 79 من الميثاق الجماعي).

وتعتبر مجموعة الجماعات الحضرية والقروية أو مجموعة المعانات المحلية مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتطبق عليها البصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالوصاية على الجماعات المحلية، كما تطبق القواعد المالية والمجاسبية للجماعات المحليم على ميزانية المجموعة ومحاسبتها.

ونجدر الإشارة إلى أن مجموعة الجماعات الحضرية والقروية تحل محل «النقابات الجماعية» التي نص عليه المشاق الجماعي لسنة 1976.

ومن أهم مجيزات هذا النوع من التعاون، يمكن ان نذكر ما يلي :

Jan.

300

-

3500

-

1

Jan .

1

-

سهولة تأسيس المجموعة ويساطة الإجراءات القانونية والادارية الخاصة باحداثها و

- تحقيق مشاريع مشتركة بين الجماعات المتعاوكة ؛

وسيلة فعالة للتضامن بإن الجماعات الفقيرة والجماعات
 الغنية و تشكل أحسن صورة للتشارك فيما بينها :

الطابع الظرفي حيث تنشأ من أجل تحقيق غرض
 محدد ننشهي بإنجازه :

وسيلة لمُساعدة الجماعات لحل يُعض مشاكلها الظرفية، مثل تقص التجهيز و قلة الموارد.

وتخضع عملية إحداث المجموعات للإجراءات النالية ا

أ- إحداث المجموعة ،

المداولة في شأن إحداث المجموعة خلال إحدى دورات المجالس الجماعية المعتبة ا

وبجب أن تتضمن مداولات مجالس الجماعات المعتبة العناصر التائية :

- اسم المجموعة ،

وهو العلان عن ولادتها، وأنه فضل غييزها عن باقي المجموعات الأخرى، وأيكن أن يحمل هذا الإعلان ابيم موقعً جغرافي، أن يشتحض خداً تاريخيا بارزا أنو يعكس الهدف الشترك!!!

(1) وكمتال عن بعض التسميات التخاذة في هدا الصدد. بهكن ذكر. نظابة سايس،
 اللي نهادف الى نسيير مرافق الله كالشروب. ونقاية وادي الخازق اللي نروم الى انشاء تجزئة حكنية و ديناية الهضراء التي تسعى لصيانة الشروة الخابوية و الماشظة عليها.

- موضوع المجموعة ،

-

-

.

.

.

-

-

-

-

.

.

-

بجب أن يكون الهدف من إحداث مجموعة للجماعات هو إنجاز عمل مشترك أو تنبير مرفق ذي فائدة عامة اللجماعات المعنية.

- مدة صلاحية الجموعة:

يمكن أن تحدد للمجموعة مدة معينة أو غير معينة، حسب طبيعة المشروع المراد إنجازه :

- الله قائعينة : يجب أن يستمر العمل يصبغة مجموعة الجماعات إلى غاية إنجاز العمل المشترك، و تحدد تداولات المجالس المعنبة المدد الزمنية للمجموعة، تاريخ البداية و الناريخ المقرض لإنهاء الأشغال المشتركة :
- مدة غير محدودة : في حالة تسبير مرفق عمومي ذي قائدة للجماعات بتطلب إنجازه مدة مفتوحة التيزويد بالماء و الكهرباء التقل اخصري، بناء المسالك، استغلال و صبائة و تهبئه المجال الغابري، المحافظة على البئة....).
- مقر مجموعة الجماعات : هو الكان الذي بجنيع فيه مناديب المجالس الجماعية لدى المجموعة لمارسة مهامهم و اختصاصاتهم.
- طبيعة أو مبلغ مساهمة كل جماعة : من الواجب تحديدا ظبيعة أو مبلغ مساهمة كل جماعة غضو في الجموعة.
- مواقاة المصالع المركزية (المديرية العامة للجماعات المحلية/ مديرية الشؤون القانونية والدولمات والتوثيق والتعاون)، تحت إشراف الساءة الولاة ر العمال، بالمفرد المنخذ في هذا الصدد.
- على إحداث المجموعة بقرار لوزير الداخلية
 بعد الإطلاع على المداولات المتخذة في هذا الشأن (أنظر النموذج المرفق بالملحق رقم 3).

رلاستصدار قرار الإحداث، يتعبن على الجماعات المعنبة موافاة الوزاره بالوثائق التالية ؛

40

400

-

45

15

9

.480

45

9

100

-

7

-

-

-

3

- ملف تقني يبين توعية المشروع، ويعرف بجميع جوانيه ويتضمن تصمينا حاليا يبزر قائمة النفتات بالتفصيل، والموارد المتوقعة لتغطية عده المصاريف، والآجال المحددة للإنحاز، وإذا تعلق الأمر باستغلال عقار، وحب نوضيح طبيعته القانونية والإدلاء عا يفيد أن الملكية الجداعية لهذا العقار لا بشويها أي تزاع .

- مشروع نظام داخلي مرحد للهجبوعة مستوحى من النصرص القانونية التي تنظم اختصاصات الحماعات المحلية، مصادق عليه من طرف المجالس المعنبة وتجدون رفقته غرذجا لهذا النظام (ملحق رقم 4 و ملحق رقم 5).

تنبه المصافقة أو الرفض المعلل على إخداث المجموعة داخل أجل 45 يوما ابتداء من تاريخ التوصل بآخر مداولة و يمكن تقديد هذا الأجل مزة واحدة بقرار معلل لوزير الداخلية.

ب- أجهزة المجموعة :

تسير شؤون المجموعة من طرف مجلس ومكتب وتطبق على هذه الأجهزة كل المنتضبات المنصوص علمها في تكوين أجهزة الجماعات وتسبيرها.

-النجلس

تتكون المجلس من أعصاء يتم انتخابهم من ألمن الجماعات العضرة وتحدد تشيلية الجماعات في حظيرته حسب حصة مساهمتها وممندوب واجد على الأقل لكل جماعة.

وينتخب المناديب الجماعيون بمجلس المجموعة بالاقتراع السري وبالأغلبية النسبية للأصوات المعير عنها. وفي حالة تعادل الأصوات، ينتخب المرشع الأكبر سند إلى تكون أملة

الإنتداب معادلة لمدة انتداب المجلس الذي يشلونه. غير أنه إذا انقطع المجلس عن مزاولة مهامه ينبة حلم أو لأي سبب عن الأسباب، استمر المناديب في مزاولة مهامهم إلى أن يعين الجلس الجديد من يخلفونهم.

ويتم تحديد عدد أعضاء المجلس بقرار لوزير الداخلية بناءً على افتراح الجماعات المشركة.

اللكتب

Dr.

Min_

pa.

0

-

pa.

e

-

-

-

_

-

-

-

-

-

تتكون مكتب المجموعة من رئيس ونائبين اثنين على الأقل وأربعة نواب على الأكثر ينتخبهم مجلس المجموعة من بين أعضائه، كما ينتخب المجلس، خارج أعضاء المكتب، بواسطة الاقتواع السري وبالأغلبية النسبية، كاتبا يعهد إليه بتحرير محاضر الجلسات وحفظها رمقروا للميزانية بكلف بتقديم التقديرات المالية والحسابات الإدارية إلى محلس المجموعة;

ج - ميزانية الجموعة

تنوقر المجموعة على ميزائية منكونة من جزئين، بتعلق الأول بالتسيير والثاني بالتجهيز باستثناء إذا كان موضوع المجموعة يتعلق بتسبير مصلحة من المصالح.

وتتكون مداخيل المجموعة صن قساهمة الجهاعات الأعضاء والأمياعات المسوحة من طرف الدولة والأشيخاص المعنوية التي يسري عليها القائرن العام والقروض المأذون بها والهيات والوصابا المقدمة في إطار القوانين والأنظمة المعمول بها، وذلك قصد عكيتها من مراجهة نفقات التسبير والتجهيز.

د - الانضمام والانسحاب والحل

يتم. الانضمام إلى مجموعة سبق تآسيسها أو الانسحاب منها أراحلها طبقا للشكليات المتبعة عند إحداثها.

9

15

-3

A STATE OF

وتحبير الإشارة إلى أنه ينكن للوزير الأول، كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك، أن يقرر، يُقنعني مرسوم معلل وياقتراح من وزير الداخلية، الانضمام التلقائي لجماعة أو عدة جماعات إلى مجموعة محدثة أو في طور الإحداث، وذلك بعد استشبرة المجلس أن المجالس الجماعية المعنية، ويحدد هذا المرسوم، عند الاقتضاء، شروط مساهمة الجماعات المعنية في المجموعة.

التعاون و الشراكة على صعيد العمالات أو الأقاليم

2

- المواد 36 - 46 -59-- المباب السابع (المواد 66 إلى 71) - المقانون رقم 79.00 المتعلق منتضيم العمالات والأقاليم.

9

9

A

1

7

-

-

-

- الإطار القانوني

بقنضى هذه المواه، يمكن للعمالات و الأقاليم إبرام علاقات تعاون وشراكة واتقيام بكل أشكال التبادل مع الجماعات الترابية الأجنبية، والأنخراط في المنظمات الدولية غير الحكومية المهتمة بالشؤون المحلبة والمشاركة في أنشطتها (التعاون الدولي)، كما يحق لها إبرام، فيما بينها أو مع جماعات محلية أخرى، اتفاقيات للتعاون أو للشراكة و إحداث مجموعات للعمالات أو الأقاليم أو مجموعات للجماون الداخلي).

التعاون الدولي

Page 1

E

-

6

-

-

ننص المادة 36 من القانون رقم 79.00 المتعلق يتنظيم العمالات والأقاليم على أن المجلس مبدرس ويصادق على اتفاقيات الترأمة والتغاون اللامركزي ويقرر الانخراط والمشاركة في أنشطة المنظمات المهتمة بالشؤون المحلمة وكل أشكال التيادل مع الجماعات الترابية الأجنبة، بعد موافقة السلطة الرصية، وذلك في إطار احترام الالتزامات الدولية للمملكة، غير أنه لا يمكن إبرام أية اتفاقية بين العمالة أو الإقليم أو مجموعة للجماعات المحلية ودولة أجنبية « .

يسنننج من مقنصيات هذه المادة ما يلي :

يكن لمجلس العمالة أو الإقليم اللجوء إلى كل ضيغ وأشكال التعاون الدولي الجاري بها العمل بالنسبة للجماعات الحضرية والقروبة (اتفاقبات التوآمة - اتفاقيات التعاون اللامركزي - النبادل مع الجماعات الترابية الأجميية- الانخراط في المنظمات المهتمة بالمنوون المحلبة والمشاركة في أنشطتها).

تخضع كل أشكال وصبغ التعاون الدولي التي بيرمه مجلس العمالة أو الإفليم إلى نفس الإجراءات والمساطر المطبغة على الجدعات الحضرية والقروية في هذا المجال.

- تعود للمجلس صلاحية التداول بخصوص عمليات التعاون الدولي، وشولي الوالي أن العامل، وقق مفررات المجلس، ابراء اتفاقيات التعاون والشراكة و التوأمة الثادة 46).

لا تكون عمليات التعاون الدولي قابلة للتنفيذ إلا
 بعد المضادقة عليها من ظرف السلطة الوصية (المادة 59).

التعاون الداخلي

أولى القانون رقم 79.00 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم عناية خاصة للنعارن الداخلي حيث خصص له اثباب السابخ (المواد 66 إلى 71).

9

9

9

9

-

2

-

-

3

200

كما تص هذا القانون في مادته 36 على أن مجلس العمالة أو الإقليم هيبت في إبرام كل اتفاقية للتعاون أو الشراكة الرامية إلى إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحدد الشروط لإنجاز الأعمال التي ستنفذها العمالة أو الإقليم بتعاون أو بشراكة مع الإدارات العمومية والجماعات المحلمة والهبآت العمومية أو الحاصة والفاعلين الاجتماعين. و

وهكن كذلك لمجلس العمالة أو الإقليم إبراء شراكات مع المولة أو الجهة أو مع جماعة أو عدة جماعات قروية, لإنجاز كل الأعمال التي من شأنها إنعاش التنمية القروية ودعم التجهيز بالعالم القروي.

لا - اتفاقيات التعاون أو الشراكة

.

-

=

E

ML.

-

P.

منح القاتون رقم 79.00 في بابه السابع لمجالس العمالات أو الأقالب صلاحية إبرام انفاقيات التعاون أو الشراكة فيما بينها أو مع جماعات محلية أخرى من أجل إنحز مشروع ذي فائدة مشتركة لا يقتضى اللجوء إلى إحداث شخص معتوى جاضع للقانون العام أو الخاص. كنا يمكن لمجالين العمالات أو الأقاليم إنجاز أعمال بتعاون أو بشراكة مع الإدارات العمومية والجماعات المحلية

وقنبي هذا الصدلاء يتعين الأخساذ بغين الاعتبار العناضر التالية :

والهبأت العمومية أو الخاصة والفاعلين الاجتماعيين.

 يعود لمجلس العمائة أو الإقليم النداول والبت في كل اتفاقيات التعاون والشراكة (موضوع المشروع التكلفة - مبلغ أو ضبيعة المساهمات - مدة الإنجاز و الشروط المالية والمحاسبية) ؛

 يتؤلى الوالي أي العامل إيرام الاتفاقية، ويتخذ كافة الندابير اللازمة لتنفيذ ينودها بين الأطراف المعنية وفق مقررات مجلس العمالة أو الإقليم؟

- تعتمد مبزانية أو حمناب خضوصي لإحدى العبالات أو الأقاليم المشتركة سدا ماليا ومجاسبا لمشروع التعاون ! - لا تكرن اتفاقيات التعاون والشراكة قابلة للتطبيق الا بعد التصديق عليها من طرف وزير الداخلية. وفي هذا الشأن، يتعبي موافاة هذه افرزارة (المديرية العامة للجماعات المحلية/مديرية الشؤون القانونية والدراسات والترثيق والتعارن) يجميع الوثائق الخاصة يهذه الاتفاقية، مصحوبة بالوثيقة الأصلية لها من آجل المصادقة عليها من طرف وزير الداخلية. وتجدون رفقته لموذجا لهذه الاتفاقية (ملحق رقم 2).

-

9

9

-

4

-

-

, see .

7

100

1

9

9

100

-500

-

1

-

2 - المساهمة في مقاولات وشركات الاقتصاد المختلط

تنص المادة 36 من القانون رفم 79.00 المتعلق بتنظيم العمالات والأفاليم على أنه يمكن لمجلس العمالة أو الإقليم والبت في شأن إحدات مقاولات وشركات الاقتصاد المختلط ذات الفائدة للعمالة أو الإقليم أو المساهمة فيها «،

وبخطع إحداث هذه المقاولات إلى نفس المعتضبات المعتمدة بالنسبه للجماعات الحضرية أو القروبة (أنظر الصفحة 15 أعلاه).

ولا يمكن إحداث مقاولات ويُتركبت الاقتصاد المختلط أو المساهمة فيها إلا بعد مصادقة وزير الداخلية (المادة 59).

3 - مجموعات العمالات والأقاليم ومجموعات الحماعات الحلية

تنص المادة 67 من القانون رقم 79.00 على أنه «عكن للعمالات أو الأقاليم أن تؤلف فيما بينها أو مع جماعات محلية أخرى ومجموعة للعمالات والأقاليم أو مجموعات للجماعات المحلية قصد إنجاز عمل مشترك أو تدبير مرفق ذي قائدة عامة للمجموعة ».

وتعتبر مجموعة العمالات أو الأفاليم أو سجموعة الجماعات المحلية مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعتوية والاستفلال المالي وتطبق عليها النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالوصابة على الغمالات و الأقاليم، و كذا الفواعد المالية والمحاسبية للجماعات المحلية على ميزانية المجموعة ومحاسبتها.

وتخضع عملية إحداث المجموعات للإجراءات التالية ا

أ - إحداث المجموعة ،

(01

(B)

-

in-

-

-

•

and the same

ion .

.

1

- المباولة تني شأن إحمات المجموعة خلال إخدى دورات مجالس العمالات أو الأقاليم المعنية ا
- مرافئة المصالح المركزية (المديرية العامة للجماعات المحلية/ مديرية الشؤون القانونية والدراسات والتوثيق والتعاون)، تحت إشراف السادة الولاة و العمال، بالمقرر المتخذ في هذا الصدد ؛
- يصادق على إحدات المجموعة بقرار الوؤير الداخلية بعد الإطلاع على المداولات المنطابقة لمجالس العمالات أو الأقاليم المعنية والتي تنضمن العناصر التالية :
 - * موضوع المجموعة :
 - * تسبيتها ؛
 - * مقرعاً :
 - طبيعة أو ميلغ مساهمة كل عمالة أو إفليم :
 - مدتها الزمنية.

ولاستصدار قرار الإحداث، يتعين على العمالات أو الأقاليم المعنية مواقاة الوزارة بالوثائق العالية :

9

-

9

9

3

-

9

-

9

9

-50

ملف تفني بيان نوعمة المشروع، وبعرف بجميع جوانيه ويتضمن تصفيما ، ماليا يبون قائمة النققات بالتفصيل، والموارد المتوقعة لتغطية حدّه المصاريف، والاحال المحددة للإنجاز، وإذا تعلق الأمر باستغلال عقاره وحب توضح ضيعتم القانونية والإدلاء بما يفيد أن ملكية هذا العقار لا بشوبها أي نزاع ؛

 مشروع نظام داخلي موحد للمجموعة مستوخى
 من النصوص القانونية إلتي تفظم اختصاصات الجماعات المحلية، مصادق عليه من طرف المجالس المعنية وتجدون وفقته فوذجا لهذا النظام (ملحق رقم 5). تتم المصادقة أو الوقض المعلل على إحداث المجموعة داخل آجل 45 يوما ابتداء من تاريخ التوصل بآخر مداولة. و يعتبر عدم صدور أي قرار في هذا الأجل بمثابة مصادفة. غير أبه يُمكن تجديد هذا الأجل مرة واحدة و لنفس المدة بهرسوء معلل ينخذ باقتراح من وزير الداحلية.

وتتم المصادقة على إحداث المجموعة يقرار لوزير الداخليه يعد الاطلاع على المداولات المتطابقة لمجالس العمالات أو الأقاليم المشتركة.

وتطبق على المجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلفة بالوصابة على العمالات والأقاليم، كما تطبق الفواعد المالمة والمحاسية للحماعات المخلية على ميزانية المجموعة ومحاسبها.

ب - أجهزة المجموعة ،

نسير شؤون المجموعة من طرف مجلس ومكتب وتطبق على هذه الأجهزة كل المقتضيات المنصوص عليها في تكوين أحهزة الجماعات وتسييرها.

اللجلس

Char

(B)

(m)

(m)

(Ball

(mi.

En.

(m

(Mar.)

ON:

(m)

(m-

(m)

(m)

(10)

-

BR1...

100

-

-

تسير المجموعة من لذن مجلس يحدد عدد أعضائه، باقتراح من الجماعات المحلية المشتركة، بقرار لوزير الداخلية، إن قتل الجماعات المحلية المشتركة في خطيرة هذا المجلس حسب حصة مساهمتها وبمندوب واحد على الأقل لكل جماعة محلية عضوا بالمجموعة,

ويتتخب مناديب العمالات أو الأقاليم يجلس المجموعة بالاقتراع السري وبالأعلبية النسسة للأصوات المعبر عنها. وفي حالة تعادل الأصوات، بنتخب المترشع الأكبر سنا، و تكون مذة الإنتداب معادلة لمدة انتداب المجلس الذي يتلونه، غير أبه إذا القطع المجلس عن مزاولة مهامه لتبجة حنه أو لأي سبب من الأسباب، استمر المناديب في مزاولة مهامهم إلى أن بعين المجلس الجديد من يخلقونهم.

وإذا شغر متصب أحد اثناديب لشبب من الأسباب، عين مجلس العمالة أو الإقليم المعني خلفا له داخل أجل شهر زاحد.

-

-

9

3

9

-

2

3

-

-

-اللكتب

بتكون مكتب المجموعة من رئيس ونائيين اثنين على الأقل وأربعة تواب على الأكثر ينتجهد مجلس المجموعة من بين أعضائه المكتب، جارج أعضائه المكتب، بواسطة الاقتراع السري وبالأغلبية النسبية، كاتبا يعهد إليه يتحرير محاضر الجلسات وحفظها ومفررا للميزانية يكلف بتقديم التقديرات المالية والحسابات الإدارية إلى مجلس المجموعة.

ج - ميزانية المجموعة

تتوفر المجموعة على هبرانية مكرنة من جراين، بتعلق الأول بالنسبير والتاني بالتجهيز باستثناء إذا كان موضوح المجموعة ينعلق بنسبير مصلحة من المصالح.

ونتكرن مداخيل المجيوعة من مساهية الجهاعات المحلية الأعضاء والإمدادات المسوحة من طرف الدولة والأشخاص المعنوية التي يسري عليها القانون العام والقروض المأذون يها والهيات والوصايا المقدمة في إطار القرانين والأنظمة المعمول بها، وذلك قصد تمكينها من مواجهة نقات التسبير والنجهيز.

د - الأنضمام والأنسحاب والحل

(m)...

la.

101

(10%)

and the

100

Sen .

(mail:

(0)

(m6 ...)

(40)

(max

(m)

(mi.

(10)

-

100

Mar.

mi.

ins.

lim:

(Inc.

يدم الانضمام إلى مجموعة سبق تأسيسها أو الأنسحاب منها أن حلها طبقا للشكليات المتبعة عند إحداثها.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن للوزير الأول، كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك، أن بقرر، مشتضى مرسو، معلل وباقتراح من وزير الداخلية، الانضيام التلقائي لعمالة أو أقليم أو عدة عمالات أو أقاليم إلى مجموعة محدثة أو سيتم إحداثها، وذلك بعد استشارة مجلس العمالة أو الإقليم أو مجالس العمالات أو الأقاليم العنبة:

وبعدد هذا الرسوم. عند الاقتضاء، شروط مساهمة العمالات أو الأقاليم المعنية في المجموعة.

وتجدون رققته نموذجا للنظام الداخلي للجموعة العمالات أو الأقاليم (ملحق رقم 6). التعاون و الشراكة على صعيد الجهات - المواد 5-7-8-11 والباب السادس (المواد 16 إلى 61) من القانون رقم 96-17 التعلق بتنظيم الجهات. القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجهاعي - القانون رقم 78.00 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم فيما يخص اتفاقيات التعاون محلية الحرى أو تأليف مجموعة للجماعات مجموعة للجماعات الحلية أو المشاركة فيها .

الإطار القانوني

Con of

(20)

(m.)

(e)

-

(B)

بُقتضي هذه النصوص ، يتجسد التعاون على صعيد الجهات في الأشكال انتائية :

- إجداث لجن التعاون المشتركة بين الجهات إ
 - إبرام اتفاقيات التعاون ؛
 - المنعاون الدولي .

التعاون الداخلي

9

9

9

147

3

-

.5

-

4

4

100

ا- لجن التعاون المشتركة بين الجهات

تنص المادة 61 من الفانون رفع 96-47 المتعلق بتنظيم الجهات على أنه «هكن أن يؤذن للجهات في إنشاء عبلاقات تعاون فيسا بينها قصد تخفيق عنل مشترك أو إنشاء مرفق ذي فائذة مشتركة بين الجهات أو الأجل تنبير أمرال خاصة بكل جهة منها ومعدة لتنويل أعمال مشتركة وذفع بعض نفقات التسبير المشتركة، وندير شؤون التعاون بين الجهات لجنة تعاون مشتركة و.

رقي هذا الباب، معب على المجالس الجهوية أن تتبع الاجرانات التالية :

موافاة وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات المحلية/ مديرية الشؤون القاترنية والدراسات رالتوثيق والتعاون) بالوثائق التالية :

مقررات متطابقة للمجالس الجهوية المعنية تحدد موضوع مشروع التعاون وتكلفته ومدة إنجازه ومبلغ أو طبيعة مساهمات الجهاث المشنركة ؛

 مشروع نظام داخلي للجن التعاون المشتركة بين الجهات مصادق عليم من طرف المجالس الجهوبة العنبة وتجدون رفقته لمؤذجا الهذا النظاء (ملحق رقم 7).

وقعدث لجنة التعزون المشتركة بين الجهات بقرار الوزير الداخلية.

- تكوين اللجنة :

(m : 2

Con .

(P)

(ME I

(in)

(m :

(See

-

تعتبر لجنة التعاون المشتركة بين الجهات مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتطبق عليه النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلفة بالوصاية على الجهات. كما تطبق القواعد المالية والمحاسبية والنظام المتعلق عراقية صحة الالتزام ينققات الجماعات المحلية وهبأتها على ميزانية لجنة التعاون المشتركة بين الجهات ومحاسبته.

 يتم انتجاب أعضاء اللجنة من لدن المجالس الجهرية المعنية ويمثل كل جهة في اللجنة اثلاثة منادب بختارون من بين أعضاء المجلس الجهوي.

- ينتخب هؤلا ، المناديب بالاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة. وفي حالة عدم حصول أي مرشع على الأغلبية المطلقة بعد دورتين من الاقتراع، يتم اللجو، إلى دورة ثالثة ينتخب فيها المندوب بالأغلبية التسبية، وفي حالة تعادل الأصوات بنتخب المرشع الأكبر منا وقي حالة تعادل الأصوات والسن بعين المرشح المنتخب عن طريق القرعة.

- تكون مدة الانتداب معادلة لمدة أندباب المجلس الجهوي. وإذا نوقف المجلس الجهوي أو تم حله أو إذا استقال بكامله تعين اللجنة الخاصة المشار إليها في المادة. 22 من القانون رقم 47.96 المنعلق ينتظيم الجهات، من بين أعضائها ثلاثة مناديب يمثلون الجهة في لجنة النعارن المشتركة بين الجهات إلى أن يعين المجلس الجديد من يخلقونهم.

- يمكن تجديد انتخاب المناديب المنتهية مدة انتدابهم.

 إذا شغر منصب أحد المناديب لسبب من الأسباب. عبن المجلس الجهوى خلفا له في أجل شهر واحد.

19

1

19

-

1

1

10

-

-

- ثنتخب اللجنة من بين أعضائها رئيسا يكلف على الخصوص بتنفيذ الميزائية وكاتبا ومقررا للميزائية.
- الانظمام، الانسحاب والحل. يتم الانظمام إلى لجنة النعارن المشتركة بين الجهات أو الانسحاب منها أو حلها طبقا للشكلات المتبعة عند إحداثها.

2- اتفاقبات التعاون

منح القانون رقم 47-47 المتعلق بتنظيم الجهات الصلاحة الهذه الأخيرة الإبرام القاقيات مع الدولة أو مع أي شخص آخر من الأشخاص المعتوبة الخاضعة للقانون العام وذلك لتحقيق كل عمل ضروري للتنمية الجهوبة.

ويكن الاتفاقيات التعاون أن تشمل مجالات متعددة ومختلفة، كإعداد التراب و التنمية الإقتصادية و التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الإتضال و التكوين المهتي و الشغل و الأشغال العمومية و المواصلات و حماية التراث و إخادة إدماج المتعاقبان إلغ...

وفي هذا الإطار، يتعين على المجالس الجهوية النبوع نفس الشكليات والإجراءات المعمول بها في هذا المجال الأخرى.

3- المساهمة في مفاولات وشركات الاقتصاد المختلط

يكن ثلجهات المساهمة في مقاولات وشركات الاقتصاد المختلط شريطة أن نكون ذات فائدة جهوية أو مشتركة بين الجهات.

ويجيد على المجالس الجهوبة احترام تفس الشروط والإجراءات السارية على هذا النوع من التعاون فيما يخص الجماعات المحلية الأخرى.

4 - مجموعة الجماعات المحلية

(0)

(10)

te:

(80)

(8)

Om:

(10)

(10)

(m)

(0)

(30

(2)

(e :

(B)

(00

100

-

Min.

Mir.

-

Mile.

بنص القانون رقم 78.00 المتعلق بالمشاق الجماعي والقانون رقم 79.00 المتعلق متنظيم العمالات والأقاليم على أنه يمكن للجهات أن تؤلف مع الجماعات الحضرية والقروبة ومع العمالات والأقاليم مجموعات للجماعات المحلية .

رقي حذا الصدد، يتعان على المجالس الجهرية التقيد بكافة المقتضيات الفانونية والاجراءات المسطرية المتعلقة بهذه المجموعات والمنصوص عليها في القانونين المشار إليهما أعلاه.

وتحب الإشارة إلى أن التعاون بين الجهات. أر بينها وبين جماعات جحلية أخرى لا يمكن أن يؤدي إلى إقامة وصابة لجماعة على حماعة أخرى.

التعاون الدولي

-

-

-

1

-

1

3

-

0

i

-

-

1

-

1

فيما يخص التعاون الدولي للجهات، بجب الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التائية :

لم ينص اثقائون رقم 47.96 صواحة على إمكانية ربطا
 الجهات لعلاقات للتعاون وللشراكة مع الأطراق الأجنبية.

إن الجهة جماعة محلية تتمتع بالشخصية المعتوية والاستغلال المالي وسلطة نناولية وصلاحيات كاملة على غرار الجماعات المجلية الأخرى.

- بجب أن تعمل الجهة , يصفتها رحدة مندمجة، على تكامل مكرناتها واستئمار الصلاحيات المخولة لها والإمكانيات الموضوعة رهن إشارتها من أجل تعينة مختلف المؤهلات واستغلال كل الطاقات بما يخدم التنمية الشاملة والمنسجمة للمجال الجهوى.

وَعَلَيْهُ وَحَتَى لِسَتِقَيد مَن تَجَارِب وَخَرَات نَظْرِانَهَا الْأَجْنِية، يحق للمجالس الجهوية استغلال كافة آليات التعاون الدولي والشراكة المنصوص عليها لقائدة الجماعات المعنية الأخرى.

كما يتعين على المجالس الجهرية اتباع نقس الشكليات والإجراءات المطبقة في هذا الباب على الجماعات المحلية الأخرى، مع مراعاة المقتضيات القانونية المنظمة للجهات.

المر<u>فة</u>ات *** 0

(e

(m:

(11)

(E

0

(=

(

(m:

m

E

(in

(an

لائحة المرفقات

-

.

-9

100

-00

9

3

9

-

De la Contraction de la Contra

-

9

9

7

....

-51

- ملحق رقم 1 م سدكرة حول قرارالسيد وزير الداخسية رقم 16 من محرم الداخسية رقم 16 من محرم 1424 (2003 مارس2003) بتفويض الإمضاء حول القبام بالمأموريات بالخارج بالنسبة للمنتخبين و الموطفين التابعين للجماعات المحلية و هيئاتها.
 - ملحق رقم 2 : غوذج لاتفاقيات التعاون.
- ملحق رقم 3: نموذج قرار بالإذن بتأليف مجموعة للجماعات.
- ملحق رقم 4: غوذج النظاء الداخلي لمجموعة الجماعات المضربة والفروية.
- ملحق رقم 5 ، غوذج النظام الداخلي لمجموعة الجماعات المحلبة.
- ملحق رقم 6 ، غوذج النظام الداخلي لمجموعة العمالات والأقاليم.
- ملحق رقم 7 ، غرذج النظم الداخلي للجن النعاون المشتركة بين الجهاث.

الملحق رقم I

(Inc.

(Mil.

Wit.

(Marie

(m)

-

(Mil.

(m:

(0)

100

day.

(2

(80)

مذكرة حول القيام بالمأموريات في الخارج

لقد صدر بالجريدة الرسمية عدد 5099 يتاريخ 11 صفر الحير 1424 (14 أبريل 2003) قرار لوزير الداخلية رقم 1424 (20 مارس 684.03) بقضي بتفويض الإمضاء، غيابة عن وزير 2003) بقضي بتفويض الإمضاء، غيابة عن وزير الداخلية، إلى السادة ولاة الجهات على الأوامر الصادرة للمنتخبين و الموظفين التابعين للجماعات المحلية وهيئاتها للقياد فأموريات في الخارج.

ويناء على هذا القرار، ثم تفويض التوقيع للسادة ولاة الجهات بخصوص تكليف بهمة إلى الخارج بالنسبة لمنخبي و موظفي الجماعات المحلية (الجماعات المحلية و القروية و العمالات و الأقاليم و الجهات) و هيئاتها. و تجدون طبه سبخة من القرار الصادر في هذا الشأن.

قرار لوزير الداخلية رقم 684.63 مىلير في 16 من مجرم 1424 (200 مارس 2003) يتلوينس الإستماء

وزير الماخلية،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.02.312 السناءر في 2 ومضان 1423 (7 توقعير 2002) يتعين أعشاء المكومة "

-

41

288

وعلى الظهير التشريف رقم 77.008 التسادر غي. 9 رسمة 1376 (10 فبريل 1957) في شكل تقويش إمضاء المرتزاء وكتاب الدولة وبواب كتاب الدولة كما وقع نخييزه ونسيسه ولا سيما الفعدل الأول متازا

وطن الطهير الشريف رقم 63.273، 1 المنادن من 22 من، وأن الأخر 1383 (12 سبتمبر 1963) في شنأن تنظيم المبالات والأقاليم ومجالسها كما وقع دبيره وبسيمه :

وعلى الطهدر الشرمة ، المدن ممكنة ملاون ومع 1.76 583 ألصادر في 5 شوال 1396 (30 سيتميز 1970) المتعلق بالتضليم للبيكمي كما على تتبيده وتتميم؟؟

وعلى القاتون رقم 47.96 المتعلق بتنظيم المهات الصادر بتنفيذه الطهين المشرنية، زرتم 1.97.84 أما إداخ 23 من دي العجيمة 1417 (2 آبري، 1997) :

وطلى قرار الوزيز الأول رئم 3,228.74 يتاريخ. 21 سن جحادور الأخرة 1394 (12 يوليو. 1974) بتجديد شووط وضميع أوامر القيام يعامزونات في المتارج ،

قرزرسا بليء

L. W. Landel

يفرض إلى ولاة الههات التالية أسساؤهم الإمضاء نياية عن وزير الداخلة على الأوامر الصادره المنتخبين والوفامين التلبعين الجماعات المملية وهيئاتها للقيام بمتموريات في الغارج :

المكتم بالمراطة لمي بالمهادات	$p_{i}(y_{i+1}^{k},y_{i+1}^{k}) = p_{i}(y_{i+1}^{k},y_{i+1}^{k})$
2107-20	الساب
إلقتي الليفيب كريريج	ريا صد
اجيرن ، برجدير ، السائية اسمرا ،	
عميم د المستوين	وموريشي
عرض ۽ ماينة ۽ نيامة.	- January
الغريب الشجرار فقد يشيح بسبورون	illine mayo
المرابق المرابع	نائ _{و م} ورد خارز
رنقطن فالسوات المرج	
ىلەرق	وهان أصحد
عال البيشت الفيري.	يحد الماريد.
الرواط والمبلاء زمون بالزهيرة	
فالبال مبدد.	
ادائا ہے کر ہاول	
ability and	غري محدد التهدي
اس . برلان	
انزة أد المسيمة ما ناونا هم	i (market d)
تعبية بالطراري	

25001 F 311

بِدِدُلِ هِنَا القرارِ جِيزِ النِنفيدُ إِبَعَاءِ مِنْ عَارِيغٍ لِجُمِرِهِ بِالبَجِرِيةِ . الرسمية

وحوز بالوباط في 16 مَن شميم 1424 (20 مارس 2003). جيفاء المطلب العل

الملحق رقم 2

نموذج لاتفاقيات التعاون

(a)

(0:

(mi

(m)

(11)

-

-

(0)

(time

100

(m

(

6

e

0

المراجع : - القانون رقم 78.00 المنعلق ولميثاق الجماعي - القانون رقم 79.00 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم .

- القانون رقم 47.96 المتعلق يتنظيم الجهات.

ملكة الغربية	ţı
اتفاقیة تعاون بین	
بين	
9	
* * *	

الديباجة حيثيات وكذا بيان اسباب ودواعي الاتفاقية

(E)

تم الاتفاق بين :
على ما يلي ،
على ما يلي ، مجالات التعاون
البند الأول:
موجز الاهداف العامة من الاتفاقية
البند الثاني : مجالات التعاون
، تبيد التاني: مجدد البعاران
البيند المثالث ، تحديد ضبيعة تدخلات الأطراف

3

5

-

-

3

2

-

-

٩

اثبتك الرابع: تحديد الهيئات المشرفة على تنفيذ ينود الاتفاقية مجلس او تجنة او هما معا. - (صفة الممثل) او من ينوب عنه
المبند المخامس، تحديد علاقة الهيئات المشرقة على تتبع تنفيذ بنود الانفاق
البئد السادس ، تحديد مدة صلاحية الاتفاقية وكذا الاشارة الى قابلية او عدم قابلية الاتفاقية الى التجديد
اثبتد السابع: الاشارة الى امكانية توسيع مجال الاتفاقية بإضافة شركاء آخرين أمالا

48 .

(East

٦

(

مقتضيات عامة

البقف الثنامن: تحديد شروط تنضد ينود الاتفاعية

-

9

الْبِقَاف الْتَنَاسِع ؛ تحديد الجِهة الْحَتَصَة لِحَلِ التَرَاعَاتِ المحتملة بِنَ أَطْرَاف الانفاقية

البند العاشر اتحديد الكيفية التي يمكن براسطتها إلغاء الانفاقية

وهوريد :

توفيع السلطة المحتصة توقيع السلطة المختصة بالجماعات المحلية المعنية المنسبة للطرف المتعاقد

نوقيع ورير الداخلية أو من يفوض له فِي ذلك :

الملحق رقم 3

الرياط في

الملكة المفريية وزارة الداخلية رقمر

Mr.

mb:

Ma.

Marin.

par.

No.

Mar.

gen.

Sec.

1

100

نموذج لقرار وزير الداخلية يؤذن بمقتضاه بتأليف مجموعة للجماعات

إن وزير الداخلية،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.02.297 المؤرخ في 25 رجب 1423 المرافق لـ 3 أكتوبر 2002 الصادر بتنفيذ قانون 78.00 المتعلق بالمبشق الجماعي وخاصة المراد 79 إلى 83 منه،

ويناء على المقررات الناقجة عن مداولات المجالس الجماعية المعنية،

قىررمايلىي:

الثادة الأوالي، يمنح الإذن لجماعات:..... (أسما - الجماعات المنضوية تحت لوا - هذه المجموعة)......

- تبحدد مدة صلاحية فلة المجموعة فلي = 10 أو 15 أو 20 سنة

 غتد مدة صلاحية هذه المجموعة إلى الفترة اللازمة لإنجاز المشروع الذي من أجله أنشئت.

اللادة المخامسة التخذ هذه الجموعة كمقر لها إما يقر الكتابة العامة الإحدى العمالات أو الأقاليم أو إحدى الجماعات المنخرطة في المجموعة.

المادة السادسة : يعهد إلى رئيس هذه المجموعة وكذا القابض المعني. بالأمر كل في حدوه اختصاصه بتنفيذ هذا القرار الذي سينشر بالجريدة الرسمية المجماعات المحلية،

وزبر الداخلية

الملحق رقم 4

نموذج النظام الداخلي

لجموعة الجماعات الحضرية والقروية

المرجع : القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي

نموذج النظام الداخلي لمجموعة الجماعات

القصل الأول:

(Max

(Day

(80)

1

(In

(6)

(E)

100

(m)

-

.

po-

تطبيعًا المنتطبات المواد : 42 و 79 و 80 و 81 و 82 و 83 من القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي .

تكونت بين جماعات : مجموعة للجماعات تحمل اسم

الفصل الثاني :

هوضوع المجموعة بالبيموسو بمجيب مسيحات وسوم وموسوب

القصل الثالث ،

اتخذت هذه المجموعة كمقر لها ﴿ الكتابة العامة لولاية أو عمائة أو إقليم أو مقر إحدى الجماعات المنخرطة.

القصل الرابع:

تأسست هذه المجموعة للمدة اللازمة لأنجاز المشررع، أو لمدة غير مجددة إذا تعلق الأمر بتسيير مرفق ذئ فائدة عآمة.

> الحرء الأول الإدارة والتسبير

> > أ- الإدارة

الفصل الخامس :

تفكون أجهزة المجموشة من المجلس و المكتب.

الفصل السادس ،

تسير المجموعة من لدن مجلس يحدد عدد أعضائه، باقتراح من الجماعات المشتركة، يقرار لوزير الداخلية. وقتل الجماعات المشتركة فيه حسب حصة مشاهمتها، وعندوب واحد على الأقل لكل جماعة من الجماعات الأعضاء.

ينتخب المناديب الجماعيون بجلس المجموعة بالاقتراع السري وبالأغلبية النسبية للأصوات المعير عنها، وفي حالة تعادل الأصوات ينتخب المرشح الأكبر سنا.

< 100

100

1 2

5 0

0 -

. .

3

260

7

الفصل السابع ا

يكون مصير متدوب البجلس الجماعي مرتبطا بصبر هذا التجلس، من حيث مندة الانتداب، غير أنه إذا انقطع المجلس عن مؤاولة مهامه نثيجة حله أو لأي سبب من الأسباب استمو المناديب في مزاولة سهامهم إلى أن بعين المجلس الحديد من يخلفهم. ويكن تجديد انتخاب المندوب المنتهية مدة انتنايه.

القصل الثامن ،

إذا شغر متصب متدوب لسبب من الأسباب عبر المجلس الجماعي المعتبي خلفا لم قي أجل شهر وإحد.

الفصل التاسع ،

ينتخب مجلس المجموعة من بين أعضائه رئيسا وتانيين اثنين على الأقل وأربعة لواب على الأكثر الذين يشكلون مكتب المجموعة، طبقا الشروط الاتنراع والتصويت المنصوص عليه بالنسبة الانتخاب أعضاء مكاتب المجالس الجماعية.

كما ينتخب المجلس، خارج أعضاء المكتب، بواسطة الاقتراع السرى وبالأغلبية النسبية، كاتبا يعهد إليه بشحرير معاضر الجلسات رحفظها ومفررا للميزانية بكلف بتقديم التقديرات المالية والحسابات الإدارية إلى مجلس المجموعة،

القصل العاشر ،

(m)

-

(m)

.

100

Min.

in-

Mark.

Min I

1

تطبق مقتضيات الباب الثالث المتعلق بالنظاء الأسسي للمنتخب من القانون (78.00 المتعلق بالمشاق الجماعي على أعضاء أجهزة المجموعة.

ب-التسيير

القصل الحادي عشر

بجتمع مجلس المجموعة وجويا أربع مراث في السنة في دورة عادية حلال أشهر فبراير، أبريل، بوليوز، وأكنوير، وذلك بدعوة مكتوية من رئيسه ومصحوبة يجدول الأعمال. ولا يمكن أن تتجاوز مدة كل دورة خمسة عشر (15) يوما متتالية من أبام العمل، ويمكن غديد هذه المدة بقرار يصدره الوالي أو العامل بطلب من الرئيس، على أن لا بتعدى هذا التمديد سبعة (7) أيام متتائية من أبام العمل.

بسدسى الرئيس، كلما دعب الظروب إلى ذلك، المجلس لعقد دورة استثنائية، إما بمبادرة منه أو عندما يتلفى طلبا مكترب في هذا الشأن من السلطة الإدارية المحلم المختصة ومن ثلث الأعضاء المزاولين مهامهم، يكون موفقا بالمسائل المزمع عرضها على المجلس،

بجنمع مجلس المجموعة خلال الخمسة عشر (15) بوما التالية لنقديم الطلب، وتختتم الدورة عند استنفاذ حدول الأعمال الذي دعيت للإنعقاد من أجله، وفي جميع الحالات داخل أجل لا يتجاوز مبعة (7) أيام متتالية من أياد العمل ولايكن تديد هذه المدة.

يجتمع المجلس في دررة عادية أو استثنائية بعد توجيه الاستدعاءات بثلاثة (3) أياء كاملة على أقل تقدير.

وإذا لم يتوفر مجلس المجموعة على العدد الكافي بعد استدعاء أول، فإن المفرر المتخذ بعد استدعاء ثان والموجه

في ظرف ثلاثة (3) أيام على الأقل بعد البوم المحدد للاجتماع السابق لا بعد صحيحا إلا إذا حضر الجلسة ثلث الأغض المزاولين مهامهم على الأقل.

4

-

2

200

1

-

-

30

-

20

-

100

75

3

-

وإذا تعذر في هذا الاجتماع الثاني التوفر على ثلث الأعضاء المراولين مهامهم، أسكن استدعاء المجلس ، طبقا للكيفيات وللأجال المقررة في الففرة السابعة لعفد اجتماع ثالث تكون مداولاته صحيحة كيفما كان عدد الأعضاء الحاصرين .

يقدر النصاب القانوني عبد المبتاح كل جلسة، وكل السحاب للأعضاء أثناء الحلسة، لأي سب من الأساب لا يؤثر على مشروعية النصاب، وذلك إلى حين إنتهاء الجلسة المذكورة.

الفصل الثاني عشرء

تتبغذ مقررات المجموعة بالأغلبية المطلقة للأصرات المعبر عنها طبقا للمادة. 64 من الميناق الجماعي مابنيا التي الحالة الاستثنائية المقررة في الفقرة الثالثة من هذه المادة.

القصلالثالثعشرة

بفصل مجلس المجموعة عن طريق المدارلات في كل ما بتصل بالهدف الذي أحدثت المجموعة من اجله.

الفصل الرابع عشراء

ينفلُ الرئيس مقررات مجلس المجموعة ويتخذ التدابير اللازمة لهذا الفرض وسبهر على مرافية تنفيذها، وقياسا، على اختصاصات رؤيناء المجالس الجماعية تطبق مقتضيات المواد 28 و34 ر45 و46 ر17 و 48 من الغانور رقم 78.00 المتعلق بالميفاق الجماعي على المجموعة،

الجزء الثاني الانضمام، الانسحاب، الحل

القصل الخامس غشرء

10

200

dis-

200

(B)

(en

21

(II)

-

-

-

Sin ...

يكن عجماعة أق عدة جماعات الانضهام إلى مجموعة سبق تأسيسها وذلك طبق للشكليات المتبعة عند الإحداث، كما يُكن للوزير الأول كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك، مقتطى مرسوم معلل باقتراح من وزير الداخلية أن بقرر الانضماء التلتائي لجماعة أو عدة جماعات إلى مجموعة سبق تأسيسها أو سبتم إحداثها وذلك بعد استشارة المجلس أو المجالس الجماعية المعنية ويحدد هذا المرسود عند الاقتضاء، شروط مساهمة الجماعات المعنية في المجموعة.

القصل السادس عشره

يتم انسحاب جماعة أو عدة جماعات من تعجموعة محدثة وفق نفس شكليات الانضمام شريطة إقرار الجماعة أو الجماعات المسحبة ما بثبت براء ذمتها تجاه المجموعة.

الفصل السابع عشره

بتم حل المجموعة إما يعد إنجاز الشروع أو الهدف الذي أحدثت من أجله أو يانتها مدة صلاحيتها، أو يتراضي المجالس الجماعية المعنية أو يقرار معلل لسلطة الوصاية الاجالس الجماعية للاحتيام الأحرال لا يمكن منح الإذن يحل المحموعة إلا يعد توزيع الممتلكات بين الجماعات الأعضاء وبعد تسوية وضعيتها المالية أنجاد الجماعات المحدثة ليه أو نجاه الغير،

القصل الثامن عشر،

تطبق على مجموعة الجناعات التصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالوصاية على الجماعات.

الجزء الثالث مقتضيات مالية وحسابية

الفصل التاسع عشرء

تحدد مساهمة الجماعات العضوة بالمجموعة على النحو التالي:

- المقياس الطيبعي : مساحة الجماعات

- المقياس الديموغرافي ؛ عدد السكان

- المقياس المالي : حجم الميزانية ومناخل

مختلفة

- المقياس الاقتصادي. : قيمة التجهيزات المنجزة من

لدن المجموعة

-

45

20

3

-

3

3

-

-

-

3

-

100

الفصل العشرون:

تطبق القواعد المائبة والمحاسبية للجماعات المحلية على ميزانبة المجدعة و محاسبتها.

القصل الحادي والعشرون :

تشتمل مبزانية المحموعة على جزئين : يتعلق الأول بالتسبير والثاني بالتجهيل باستثناء إذا كان موضوع المجموعة شعل بتسيير مصلحة من المصالح.

تتكون مداخيل المجموعة من مساهمة الجماعات الأعضاء والإسدادات الممنوحة عن طرف الدولة والأشخاص المعنوية التي يسري عليها القانون العام والمداخيل الثانجة عن أملاكها المنفولة والعقارية، والقروض المأذور بها، والهبات والوصايا، والرسوم والأداءات والإشتراكات المتأتية من الخدمات المقدمة في إطار القوانين والأنظمة المعمول بها.

الملحق رقم 5

(P)

(B

(in

e

6

•

نموذج النظام الداخلي

لجموعة الجماعات المحلية

الثراجع: - القالون رقم 78:00 المتعلق بالمشاق الجماعي - الجماعي - القانون رقم 79:00 المتعلق منظيم العمالات والأقاليم - القانون رفم 47:96 المتعلق منظيم الجهات - القانون رفم 47:96 المتعلق منظيم الجهات

=V

نموذج النظام الداخلي للجموعة الجماعات الحلية

القصل الأول ا

تطبيقا المقتضيات القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي والقانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق والأقاليد والقانون رقم 47.96 المتعلق بتنظيم الجهات.

200

- 25

-

الفصل الثاني :

موضوع مجموعة الجماعات المحلية سنربه مسبوريست

الشصل الثالث :

اتخذت هذه المجموعة كمقر لها العنوان التالي الكتابة العامة تلولاية أو العمالة أو الإقليم أو مقر إحدى الجماعات المنخرطة بالمجموعة

القصل الرابيع ،

تأسست هذه المجموعة للمدة اللازمة لإنجاز المشروع، أو للدة غير محددة.

> الْجِزَءِ الأَولَ الإدارة والتسيير

> > أ - الإدارة

القصل الخامس:

0

0

(In

(8)

(In

(teri

(10)

III.

1

(pil

(in

(No.

þū,

0

(e)

ĮÑ.

ķi.

Įn.

Įn.

dia.

تتكون أجهزة مجموعة الجماعات المحلية من المجلس والمكنب.

القصل السادس:

تسير المجموعة من لدن مجلس يحدد عدد أعضائه، باقتراح من الجماعات المحلية المشتركة، بفرار الوزير الداخلية. وقثل الجماعات المشتركة فيه حسب حصة مساهمتها، وعندوب واحد على الأقل الكل جماعة من الجماعات المحلية الأعضاء.

بنتخب الثناذيب نجيلس المجبوعة بالاقتراع السري وبالأغلبية النسبية للأصوات المعبر عنها، وفي حالة تعادل الأصرات ينتخب المرشع الأكبر سنا.

القصيل السابعء

يكون مصير متدوب مجلس جماعة محلية مرتبطا ببصير هذا المجلس من خيث مدة الانبدائي، غير أنه إذا انقطع المجلس عن مزاولة مهامه نتيجة حله أو لأي سيب من الأسباب، استمر المتاديب في مزاولة مهامهم إلى أن يعبن المجلس الجديد من يخلفهم في مجلس المجموعة، ويمكن تجديد انتخاب المندوب المتنهية مدة انتدايد.

الفصل الثامن ،

إذا شغر منصب منفوب لسب من الأسباب عين مجلس الجماعة المحلية المعنى بالأمر خلف له في أجل شهر واحد.

الفصل التاسع ،

ينتخب مجلس المجموعة من بين أغضائه رئيسا وبائين اثنين على الأقل وأربعة أواب على الأكثر الذين بشكلون المكتب المجموعة، طبقا أنشروط الاقتراع والتصويت المنصوص عليها بالنسبة الانتخاب مكاتب المجالس المحلبة.

كما ينتخب المجلس، خارج أعضاء المكتب بواسطة الاقتراع السري وبالأغلبية النسبية، كاتبا يعهد إليه يتحرير محاضر الجلسات وحفظها ومقررا للميزانية يكلف بتقديم النقديرات المالية والحسابات الإدارية إلى مجلس المجموعة.

-

-

1

1

-

-

29

-

-

-

-

القصل العاشرء

إن مقتضيات قوانين 78.00 و 79.00 و 47.96 تطبق على أجهزة مجموعة الجماعات المحلية.

ب- التسيير

الفصل الحادي عشر :

يحتمع محلس مجموعة الجماعات المحلية وجوبا أربع مرات في السنة في دورة عادية خلال أشهر : فبراير، أبريل، بوليور، وأكتوبر، وذلك بدعوة مكتوبة من رئيسة ومصحوبة بجدرل الأعمال، ولا يمكن أن تتجاوز منة كل دوره خمسة عشر (15) يوما منتالية من آبام العمل، ومكن قديد حده المدة بقرار يصدره الوالي، أو العامل الذي يوجد في دائرة تقوذه مقر مجلس مجموعة الجماعات المحلية بطلب من الرئيس، على أن لا يتعدى هذا التمديد سبعة (7) أيام متتالية من أيتم العمل.

ويستدعي الرئيس، كلما دعت الظروف إلى ذلك، المجلس لعند وردة استثنائية، إما ببادرة منه أو عندما يتلقى ظلبا مكتوبا في هذا النبأن من السلطة الإدارية المحلبة المختصة أو من ثلث الأعضاء المزاولين مهامهم، يكون مرفقا بالمسائل للزمع عرضها على المجلس.

بجتمع مجلس مجموعة الجماعات المحلية خلال الحمسة عشر (15) يوما التالية لتقديم الطب، ونختم الدورة عند استنفاذ حدول الأعمال الذي الاعيت اللاتعقاد من أجلة، وفي جميع الحالات داخل أجل لا يتجاوز سبعة (7) أيام متتالية من أباد العبل ولايمكن تمديد هذه المذة.

جتمع المجلس في دورة عادية أو استثنائية بعد توجمه الاستدعاءات بثلاثة (3) أباء كاملة على أفل تقدير.

وإذا لم يتوفر مجلس المحموعة على العدد الكافي بعد استدعاء أول ، قإن المقرر المتخذ بعد استدعاء أبان والوجه في ظرف ثلاثة (3) أيام على الأقل بعد اليوم المحدد للاجتماع السابق لا يعد صحيحا إلا إذا حضر الجلسة ثلث الأعضاء المزاولين مهامهم على الأقل،

راؤا تعذر في هذا الاجتماع التاني الموثر على ثلث الأعضاء المراولين مهامهم، أمكن استدعاء المجلس، طبقا للكيفيات وللأجال المقررة في الفقرة السابقة لعقد اجتماع ثائث تكون مداولاته صحيحة كبفما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

بفدر النصاب القانوني عند افتتاح كل جلسة، وكل انسنحاب للأعضاء أثناء الجلسة؛ لأي سبب من الأسباب لا يؤثر على مشروعية النصاب، وذلك إلى حين انتها - الجلسة المذكورة،

الفصل الثائي عشرء

Qui.

ya

þa

þı

ka

101

gen.

30

100

333

No.

go.

in.

m

(D)

Įn.

1

Mil

Ma.

تشخذ مقررات مجموعة الجماعات المحلية بالأغلبية الطلقة للأصرات المعبر عنها طبقا لمقتضبات قانون 78.00 وقانون 47.96.

القصل الثالث عشر،

بفصل مجلس مجموعة الجماعات المحلية عن طريق المداولات في كل ما يتصل بالهدف الذي من اجله أحدثت مجموعة الجماعات المحلية.

القصل الرابع عشرء

ينفذ رئيس المجموعة مفررات مجلس مجموعة الجماعات المحلبة ويتخذ التدابير اللازمة لهذا الغرض ويسهر على مراقبة تنفيذها. وتطبق عليها التصوص التشريعية والتنظيمية المتعلفة بالوصابة على الجماعات طبغا لمقتضيات الوصاية المشار إليه في قانوني 78.00 و 79.00.

-40

-40

-

100

1

....

-

=

. 4

. 45

-

410

الحِزء الثاني الانضمام، الانسحاب، الحل

القصل الخامش عشره

يمكن لجماعة أو عدة جماعات الانضمام إلى مجموعة سبق تأسيسها وذلك طبقا للشكليات المتبعة عند الإحداث، كما يمكن للوزير الأول كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك، يُفتضى مرسوم معلل باقتراح من وزير الداخلية أن يقرر الانضمام التلقائي لجماعة أو عدة جماعات إلى مجموعة سبق تأسيسها أو سبنم إحداثها، وذلك بعد استشارة المجلس أو المجالس الجماعية المعنية ويحدد هذا المرسوم عند الاقتضام، شروط مساهمة الجماعات المعنية في المجموعة.

القصل السادس عشره

يتم السجاب جماعة أو عدة جماعات من مجموعة محدثة وفق نفس شكليات الانضمام شريطة إفرار الجماعة أو الجماعات المسحية ما يثبت براءة ذمته تجاه المجموعة.

الفصل السابع عشرء

بتم حل المجنوعة إما بعد إنجاز المشروع أو الهدف الذي أحدثت من أجلة أو بالتهاف مذة ضلاحيتها، أو بتراضي المجالس الجماعية المعنية أو بقرار معلل لسلطة الوصاية المجالس الأحوال لا يُحكن منح الإذن يحل المجموعة إلا بعد توزيع الممتلكات بين الجماعات الأعضاء وبعد تسوية وضعيتها المالية تجاه الجماعات المحدثة لها أو تجاه الغير.

الجزء التالث مقتضيات مالية وحسابية

الفصل الثامن عشر؛

Eb.

10

ĝa.

60

ķa.

(n)

fin:

60

ķī.

(iii

(III.

Įn.

(iii

(in

(iii

(m

(6)

fin.

Pin

تحدد مساهمة الجماعات المجلية العضوة في مجموعة الجماعات المحلمة على النحو التالي :

- الثنباس الطبيعي. ﴿ وَمُسْحَةُ الْجُمْعَاتُ الْمُحْلِيةُ

الثقياس الديوغرافي : عدد السكان

- المقياس المالي : حجم الميزانية ومناخبل مختلفة

المقياس الاقتصادي القيمة التجهيزات المتجزة من الدن المجموعة.

الفصل التاسع عشرء

تضيق القواعد المائية والمجاسبية للجماعات المحلية على فيزانية المجموعة ومحاسبتها

الفصل العشرون :

تشتمل ميزانية مجموعة الجماعات المحلية على جزئين : يتعلق الأول بالتسيير والثاني بالتجهيز باستثناء إذا كان موضوع مجموعة الجماعات المحلية يتعلق بتسبير مصلحة من المصالح .

تتكون مداخيل مجموعة الجماعات المحلية، من مساهمة الجماعات الأعضاء فيها والإمدادات المسوحة من طرف الدولة والأشخاص المعنوبة التي سري عليها القانون العاد، والقروض المأذون بها، والهبات والوصاءا، والرسوم والأداخت والاشتراكات المتأنبة من الخدمات المقدمة في إطار القوانين والأنظمة المعمول بها.

القصل الحادي والعشرون،

بي حالة فضارب مفتضيات القوائين وقم 78,00 و 79,00 و 47.96 بجب الاحتكام، فيما يخص انتخاب الأجهزه وتوفر النصاب القانوني لانعقاد الاجتماعات والمقررات الخاضعة للوصابة والتسبير والحل والانضمام أو الانسحاب من مجموعة الجماعات المحلية، لمقتضيات قانون 78.00 المنعلق بالميثاق الجناعي كقاعدة عامة.

الملحق رقم 6

()m

(lin

()n

20

(In

(in

Oni

di

)in

hi

)a

dia

()m

(In

la la

dia

þia

(In

)in

1

)ni

Qin.

(m

()am

نُموذَج النظام الداخلي لجموعة العمالات والأقاليم

المرجع أن القانون رقم 79.00 المتعلق يتنظيم العمالات والأقاليم.

نموذج النظام الداخلي لمجموعة مجالس العمالات والأقاليم

9

9

9

الفصل الأول :

الطبيقا المقتضيات المواد : 66 و 67 و 68 و 70 و 71 من القانون زقم 79 و 70 المتعلق بشطيم العمالات والأقاليد .

تكُونَت بِينَ عمَالات أو أفالهم عند ويسترو مجموعة للعمالات والأقاليم تحمل السهروري ويسترون

القصيل الثاني ،

موضوع المجسوعة.

القصل الثالث ،

التخذت عده المجموعة كمقر لها العنوان العالي . الكتابة العامة لولاية أو تعمالة أو لإثنيم.

الفصل الرابع:

تأسيت هذه المجموعة للمده اللازمة لإنجاز المشروع، أو لمدة غير محددة لتسيير مرفق ذي فائدة مشتركة.

الجزء الأول الإدارة والتسيير :

أ - الإدارة :

القصبل الخامس :

jin

313

þie

No

N.

jin.

13

31

\$1E

(in

100

èn.

ķā.

ķa.

fin.

60

10

(a

(0,

تتكون أجهزة المجموعة من المجنس و المكتب.

القصل السادس ،

تسيير المجموعة من لدن مجلس يحدى عدد أغضائه، باقتراح من مجالس العمالات. والأقاليم المشتركة، بقوار الرزير الداخلية. وقتل العمالات والأقاليم المشتركة فيه حسب حضة مساهمتها، ومندوب واحد على الأقل لكل مجلس من مجالس العمالات أوالأفاليم الأعضاء.

ينشخ مُناذيب العمالات والأقاليم بمجلس المجموعة بالافتراع السري والأغلبية النسبية للأصوات المعبر عنه ، وفي حالة تعادل الأصوات ينتخب المرتبح الأكبر سنا.

القصل السابع ،

يكون مضير مندوب مجلس العمائة أو الإقليم مرتبطا بمصير هذا المجلس على من حيث مدة الانتداب، غير أبه إذا المغطع المجلس عن مزاولة مهامه نتيجة حله أو لأي سبب س الأسباب استمر المدوب في مزاولة مهامه إلى أن بعين المجلس الجديد مندوية في مجلس المجموعة ويمكن تجديد انتخاب المندوب المنتهية مدة انتذابه.

الفصل الثامن :

إذا شغر منصب متدوب لسهب من الأنبيان عبين مجلس العمالة أو الإقليم الغثى بالأمر خلفا له في أجل شهر واحد.

القصل التاسع :

بتخب مجلس العمالة أو الإقليم من بين أعضائه رئيسا وناتبين اثنين على الأقل وأربعة نواب على الأكثر الذين بشكلون سكتب لنجموعة، طبق لشروط الاقتراع والتصويت المنصوض عليها بالنسبة لانتخاب مكاتب مجالس الغمالات والأقاليم.

-

100

40

9

-

9

-

1

كما ينتخب المجلس، خارج أعضاء المكتب براسطة الاقتراع السري وبالأغلبية النسبية، كاتبا يعهد إليه يتحرير محاضر الجلسات وحفظها وسقررا للمبزائية بكلف يتقديم المقديرات المائية والحسابية والإدارية إلى مجلس المجموعة طبقا للمادتين 12و12 من فانون 79.00.

القصل العاشي

ب- التسبير،

القصل الحادي عشر :

بجنمع مجلس المجموعة وجويا ثلاث مرات في السنة في دورة عادية خلال أشهر : ينابر، ماي، وأكترير، وذلك يدعوة مكتوبة من رئيسه ومصحوبة بجدول الأعمال ، ولا يمكن أن تتجاوز مندة كل دورة خمصة عشر (15) بوما متعالبة من أباء العمل، ويمكن تمديد هذه المدة بقرار بصدره الرالي أو العامل الذي يوجد في دائرة تقوذه مقر مجموعة العمالات والأقاليم يطلب من الرئيس، على أن لا يتعدى هذا التمديد سبعة (7) يأم متعالية من أباء العمل.

يستدعي الرئيس، كلما دعت الظروف إلى ذلك، المجلس لعند دورة استفاتية، إما بجدورة منه أو عندما يتلقي طلبا مكتوبا في هذا الشأن من طرف الوالي أو العامل أو من ثلت الأعضاء المزاولين مهامهم، يكون مرتقا بالمسائل المزمع عرضه على المجلس.

بجتمع مجلس مجموعة العمالات والأقاليم خلال الخمسة عشر (15) يوما العالية لتفديم الطلب، وتختم الدوزة عند استنفاذ جدول الأعمال الذي دعيت للاتعقاد من أجلد، وفي جميع الخالات داخل أحل لا بتجاوز شبعة (7) أيام متتالية من أياء العمل ولا يتكل قديد هذه المدة.

Įm.

91

100

) ...

lin.

Sin.

1

Į.

100

į in

jin.

Sea.

gra.

-

200

Į.

100

jos

No.

(ma

بجتمع المجلس في دورة عادية أو استثنائية بعد توجيه الاستدعاءات بخمسة (5) أباء كاملة على أقل تعدير.

وإذا لم يتوقر مجلس المجموعة على العدد الكافني يعد استدعاء أول، فإن المقرر المتخذ بعد استدعاء ثان والوجه في ظرف خمسة أباء على الأقل بعد اليوم المحدد للاحتماع السابق لا يعد صحيحا إلا إذا حضر الجلسة ننث الأعصاء المزاولين مهامهم على الأقل.

وإذا تعذر في حذا الاجتماع التاني التوفر على ثلث الاعضاء المزاولين مهامهم، أمكن استدعاء المجلس، طبقا للكيفيات وللآجال المقررة في الفقرة السابقة لعقد اجتماع ثائت تكون مداولاته صحيحة كيفما كان عدد الأعضاء الخاضرين،

يقدر النصاب القانوني عند اقتتاح كل جلسة، وكل اتسحاب للأعضاء أثناء الجلسة، لأي سبب من الأسباب لا يؤثر على مشروعية النصاب، وذلك إلى حين انتهاء الجلسة المذكورة، مع الأخذ بعين الاعتبار اختصاص الوائي أو العامل المنصوص عليه في القصل الثالث وفق مقتضبات المادة 52 من قانون 29.00.

القصل الثاني عشرا

تتخذ مقورات المجموعة بالأغلبية المطلقة للأصوات المغبر عنها طبقا للمادة 55 من قانون 79.00 ماعدا في الحالة الاستئنائية المقررة في الققرة الثائثة من هذه المادة...

الفصل الثالث عشره

غصل مجلس المجموعة غن طريق المناولات في كل ما بتصل بالهدف الذي من اجله أحدثت المجموعة .

-

40

-

4

-

-

القصل الرابع عشر:

ينقد رئيس المجموعة مقررات مجلس المجموعة ويتخذ التدابير اللازمة لهذا الخرض ويسهر على مراقية تنفيذها.

وتطبق عليها النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالوصاية على مجالس العمالات والأقاليم فيقا للمادة 69 من قانون 79,00 المتعلق يتنظيم العمالات والأقاليم

وقياساً على اختصاصات رؤساة مجالس العمالات والأقاليم تطبق مقتصيات المواد 39 و 45 و 45 و 45 و 46 من القانون رقم 79.00 على المجموعة .

الجزء الثاثي الانشمام، الانسحاب، الحل

الفصل الخامس عشره

تنضم عمالة أر اقليم أر عدة عمالات أو أقاليم بحض إرادتها أو طوعيا إلى المجموعة وتنبع في ذلك نفس إجرا الله الإحداث المنصوص عليها بالقانون رقم 79,00 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم كما تنشم عمالة أر إقليم أو عدة عمالات أو أقاليم تلقانيا إلى مجموعة محدثة أو سيتم إحدالها بمقتضى مرسوم معلل، باقتراح من برير الداخلية بم كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك بعد استشاره مجالس العمالات أو الأقاليم المعنية ويجدد هذا المرسوم عند الاقتضاء شروط فساهمة العمالات أو الأقاليم العمالات أو الأقاليم المعنية في المجموعة

القصل السادس عشره

101

(h)

m

10

10

30

83

()a

h

33

13

311

310

þin

Įn.

M

10

10

(in

200

300

Ų/h

وتنسحب عمالة أو اقليم أو عدة عمالات أو أقاليم من مجموعة تحدثة وقق تقس شكليات الانضماد الطوعي وكذا التلقائي شريطة إقرار الجماعة أو الجموعات المتسحبة بما ينبت براءة ذمتها تحاد المجموعة أو تجاد العبر،

الفصل السابع عشره

وتحل المجموعة بقوة الفانون إما يعد إنجاز التمتروع أو الهدف الذي من أحلم أحدث أو بائتها اسدة صلاحيتها الهدف الذي من أحلم أحدث أو بائتها اسدة صلاحيتها الحما يمكن حل تفس المجموعة يتراضي المجالس المعنية أو تلقائيا بقرار لسلطة الرصابة، وفي جميع الأحوال لا يمكن فنح الإذن بحل المجموعة إلا يعد توزيع الممتلكات بالتساوي بين العمالات والأقائيم الأعضاء وبعد تسوية وضعيتها المالية سواء تجاه العمالات أو الأقاليم المحدثة لها أو تجاه الغير

الجزء الثالث مقتضيات مالية وحسابية

الفصل الثامن عشره

تحدد مساحمة العمالات أوالأقالهم العضوة بالمجموعة على النحو التالي؛

الثفياس الطبيعي : مساحة العمالات أو الأقاليم

المقياس الديموغرافي عدد السكان

المقباس المائي : حجم الميزانية ومداخيل مختلفة

المقباس الافتضادي: الإمكانات الاقتصادية.

الفصل التاسع عشرء

تطبق القراعد المالية والمحسبية للعمالات والأقاليم على ميزانية المجموعة و محاسبتها طبقا للمادة 69 من قائرن 79.00.

100

9

-

1

9

49

9

القصل العشرون ،

تشتمل ميزائية المجموعة على جزئين : يتعلق الأول بالتسيير والثاني بالتجهيز باستئناه إذا كان موضوع المجموعة يتعلق بتسيير مصلحة من المصالح .

تتكون مداخيل المجموعة من مساهمة العمالات أوالأقاليد الأعضاء فيها والإمدادات الممنوحة من طرف الدولة والأشخاص المعنوبة التي يسري عليها القانور العام، والقروض المأذور به، والهبات والوصايا، والرسوم والأداءات والاشتراكات المتأتية من الخدمات المقدمة في إطار الفوانين والأنظمة المعمول بها.

الملحق رقم 7

نموذج النظام الداخلي

0

()ñ

()hi

()

()a

(hi

()ii

()a

Q ii

Q.

01

Qa.

Q4

Qá

¢ä

(hi

Qá

23

0

4

03

Ç

(4)

(A)

للجن التعاون المشتركة بين الجهات

الثرجع ؛ القانون رقم 47.96 المتعلق بتنظيم الجهات

نموذج النظام الداخلي للجن التعاون المشتركة بين الجهات

المضصل الأول ،
نطبيقا المتصيات المراد 43 و61 و62 و63 و64 من قانون 47.96 المتعلق بتنظيم الجهات.
تكونت بين جهات لجنة تعاون مشتركة بين الجهات
الشحسل الشانبي : موضوع لجنة التعاون المستركة بين الجهات :
الفصل الثالث :
انخذت هذه اللجنة كمتر لها العنوان التالي : الكتابة العامة لإحدى الجهات المتخرطة.
القصل الرابع : تأسست هذه اللجنة لمدة

الجزء الأول الإدارة والتسيير ، أ - الإدارة ،

القصل الخامس،

0

Oi

Qa

()in

OB

0

Q'a

(All

03

On

10

90

Na.

Na

1

100

0

50

(jia

(in

ON

Cha

()in

تتكور اللجنة من ثلاث مناديب عن كل جهة منخرطة يتم التخابهم من بن المجالس الجهوبة المعنية عن طريق الاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة : وإذا لم يحصل أي مرشح على هذه الأغلبية بعد دورتين من الاقتراع وجب إجراء دورة ثالثة حيث تكفي الأغلبية النسبية، وفي حالة تعادل الأصوات ينتخب المرشح الأكبر سناء وفي حالة تعادل الأصوات والسن يعين المرشح المتخب عن طريق الغرعة.

القصل السادس:

بكون مصير مندوب المجلس الجهوي مرتبطًا بمصير هذا المجلس من حيث مدة الانتداب غير أنه إذا وقع توقيف المجلس الجهوي أو حله أو استقال بكامله تعين اللجنة الخاصة المشار اليها في المادة 22 من القانون المتعلق ينتظيم الجهات من بين اعضائها ثلاله منادب عشلون الجهة في لجنة التعاون الى ان يغين المجلس الجديد عشليه في هذه المائة يعين المجلس الجديد عشليه في هذه المائة

القصل السابعء

إذًا شَعْر منصب احد المناديب لسبب من الأسباب عين المجلس الجهوي خلفًا له في اجل شهر واحد.

القصل الثامن و

تنتخب اللجنة من يبن اعتمائها رئيس يكلف على الخصوص بتنفيد الميزانية وكاتبا ومقررا للميزانية ينم انتخابهم خلال الخمسة عشر يوما الموالية إما لناريخ انتخاب أعضاء اللحنة المشتركة للتعارق بين الجهات أو لتاريخ التجديد الكامل لها وتجتمع اللجنة لإجراء هذا الانتخاب باستدعاء من العامل الذي يوجد في دائرة تفوذه مقر لجنة التعاون المشتركة بين الجهات وقعت رئاسة العشو الأكبر سنا، ريتم انتخاب الرئيس طقا لشروط التصاب الفانوني المقررة ضمن مقتضيات قانون 47.96 المتعلق بالتنظيم الجهوي بواسطة الاقتراع السري، ولا يمكن أن يقع الانتخاب في الدورتين الأوليتين للاقتراع الا بالاغليبة المطلقة، وإذا كن من الضروري إجراء اقتراع ثالث فإن الانتخاب في هذه الحالة يكون بالأغليبة النسبية وفي حائة تعادل الأصوات بعلن عن انتخاب الرشح الأكبر سنا كما يتم انتخاب كاتب اللجنة ومقرر المبزائية بواسطة الافتراع السري وبالأغليبة النسبية، وينتخب الرئيس وكاتب اللجنة ومفرر المبزائية لتقس مدة انتداب لجنة التعاون المشتركة بين الجهات.

- 40

- 5

- 3

-

- 9

and the

- 9

-

political

-11

-

القصل التاسع ء

تطبق مقتطبات المواد11 و14 و 15 و 16 و 17 و18 و 19 و 22 من قانون 47.96 على أعضاء لجنة التعاون المشتركة بين الجهات.

ب-التسيير،

الفصل العاشر:

تجتمع لجنة النعاون المشتركة وجوبا باستدعاء من رئيسها ثلاث مرات في السنة في دررة عادية خلال اشهر ماي وشتنبر وبناير، ولا يمكن أن تتجاوز مدة كل دررة 15 بوما متوالية من أباء العمل، ويمكن تديد هذه المدة بقرار يصدوه وزير الداخلية بطلب من الرئيس بوجهه إلى عامل العمالة أو الإقليم مركز الجهة حث بوجد مقر لجنة التعاون المشتركة بان الجهات ويمكن للرئيس استدعاء اللجنة للاجتماع في إطار دورة استثنائية كلما دعت الطروف إلى ذلك، إما بجادرة منه أو بعد تلفي طلب كتابي في الوضوع من طرف عامل العمالة أو الإقليم الذي يوجد في دائرة نقوذه مقر اللجنة أو باقتراح من ثلث أعضاء اللجنة.

ونتداول اللّجنة في اجتماع عاد، ولا يمكن أن تتداول بكيفية صحيحة إلا بحضور أكثر من نصف أعضائها المراولين مهامهم في اللجنة وفي نطاق المسائل المدرجة في جدول الأعمال فقط، ويعارض الرئيس مناقشة كل مسألة غير مدرجة في جدول الأعمال المذكور، وإذا لم تتوقر اللجنة على العدد الكافي بعد استدعاء أول، قان المقرر المنخذ بعد استدعاء ثان والموجد في ظرف خمسة أيام شلى الأقل بعد البيوم المحدد للاجتماع السابق لا يعد صحيحا إلا إذا حضر الجلسة ثلث الأعضاء المزاولين مهامهم على الأقل، وإذا تعذر في هذا الاجتماع الثاني التوفر على ثلث الأعضاء المزاولين مهامهم أمكن استدعاء اللجنة ضقا للكيفيات وللآجال المقررة في المقطع السابق لعقد اجتماع ثالث رتكون مداولاته صحيحة كيفما كان عدد الأعضاء، ثالث رتكون مداولاته صحيحة كيفما كان عدد الأعضاء، وإذا تعذر في هذا الاجتماع الثالث التوفر من جديد على ثلث الأعضاء المزاولين مهامهم حلت اللجنة وفق الشروط المتصوص الأعضاء المزاولين مهامهم حلت اللجنة وفق الشروط المتصوص عليها في المادة 19 وضقت أحكاد المادتين 22 و23 من القانون المتعلق بتنظيم الجهات.

القصل الحادي عشر:

Out

Qi

On

din

OM

0

10

10

31

1m

10

in

In

10

6m

in

(m

-

تتخذ اللجنة المقررات طبقا لمقنضيات المادة 29 من الفاتون المتعلق بتنظيم الجهات.

الفصل الثاني عشر:

تفصل اللجنة عن طريق المدارلات في كل ما له صلة بالهدف الذي أحدثت من أجله لجنة التعاون.

القصل الثالث عشر ،

ينفذ الرئيس مقررات اللجنة ويتخذ التدابير اللازمة لهذا الغرض وبسهر على مرافية تنفيذها. طبقا للمادة 67 من القابون المنعلق بتنظيم الجهاب.

وقباسا على اختصاصات رؤساء المجالس الجهوية تطبق مقنطنيات الياب الخامس من القانون المتعلق بالجهات كما تطبق عليها المغتضبات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالوصاية على المجالس الجهوية طبقا لمقتضيات الباب الرابع من القانون السائف الذكر.

القصل الرابع عشره

عملاً بميداً توازي الأشكال تطبق نفس القواعد المعمول بهابالنسية لمجموعة الجماعات المحلية وذلك فيما يتعلق بالانصمام والانسحاب واتحل.

. .

100

-

9

....

11-10

-

-

الجزء الثاني مقتضيات مالية وحسابية

الفصل الخامس عشر:

تحدد مساهمة المجالس الجهوية العضوة بلجنة التعاون المشتركة بين الجهات على النحو التالي:.....

- المقباس الطبيعي : مساحة الجهات

- المقياس الديوغرافي : عدد السكان

المقباس المالي : حجم الميزائمة ومداخيل مختلفة

المقياس الاقتصادي : قيمة التجهيزات المتجزة من لدن
 اللحنة.

القصل السادس عشره

تطبق القواعد المالية والحسابية للجهات على ميزانية ومحاسبة لجنة التعاون طبقا للمادتين 62 و65 من القانون المتعلق بتنظيم الجهات.

القصل السابع عشرء

تشتمل مبزانية لجنة التعازن على جرئين : يتعلق الأول بالنسيير وانتاني بالنجهيز باستثناء إذا كان موضوع اللجنة يتعلق بتسيير مصلحة من المصالح.

تتكون مداخيل اللجنة من مساهمة الجهات الأعضاء في اللجنة والإمدادات الممنوحة من طرف الدولة والأشخاص المعنوية التي يجري عليها الفانون العام، والفروض المأذون بها، والهيات والوصايا، والرسوم والأداءات والاشتراكات المتأتبة من الخدمات المقدمة في إطار القوانين والأنظمة المعمول بها.